مؤسسات النظام السياسي الجنوب أفريقي الرسمية وغير الرسمية

السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية من الرئيس و مجلس الوزراء, حيث نص الدستور علي عقد انتخابات تشريعية على أن تتولي الجمعية الوطنية انتخاب رئيس الجمهورية و نائبه و الوزراء و نوابهم في أولي جلسات انعقادها لمدة 5 سنوات قابلة لتجديد و يشترط الدستور عضوية رئيس الجمهورية ونائبه و الوزراء و نوابهم في الجمعية الوطنية مع وجود إمكانية استثنائية لتعين وزيرين على الأكثر من خارج الجمعية الوطنية , و ذلك طبقاً للمادة 83 و يعين الرئيس وزيرا لتولي شؤون الحكومة في الجمعية الوطنية و يعمل الرئيس علي توفير اقصى درجات التعاون بين الاجهزة الحكومية المختلفة و يشغل رئيس الجمهورية منصبي رئيس الدولة و رئيس الحكومة و يترأس الرئيس مجلس الوزراء و يكون مسؤولاً أمام البرلمان و يتكون مجلس الوزراء الذي ينتمي أعضاؤه الي احزاب مختلفة من 27 وزيراً و يحق لكل حزب سياسي يحصل علي عشرين مقعداً فأكثر في المجلس الوطني تولي حقيبة وزارية و ذلك طبقاً للمادة 85 .

- سلطات ومهام رئيس الجمهورية : لرئيس الجمهورية السلطات المخولة له بموجب الدستور والقانون، بما في ذلك السلطات اللازمة لأداء مهام رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية الوطنية .

* الموافقة على مشروعات القوانين والتوقيع عليها.

* إعادة أي مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية لإعادة النظر في دستوريته .

* أحاله أي مشروع قانون إلى المحكمة الدستورية لإصدار حكم بشأن دستوريته .

* دعوة الجمعية الوطنية، أو المجلس الوطني للأقاليم، أو البرلمان، لعقد جلسة غير عادية للقيام بأعمال معينة .

* تعيين مفوضيات التحقيق و الدعوة إلى إجراء استفتاء وطني وفقاً لقانون برلماني.

* استقبال والاعتراف بالدبلوماسيين الأجانب والممثلين القنصليين.

*تعيين السفراء و المفوضين والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين.

السلطة التشريعية

تأخذ جنوب افريقيا بنظام المجلسين و يتلأم هذا النظام مع واقع المجتمع التعددي مما يستدعي تمثيل الفئات المختلفة بدرجات تتناسب مع نسب تأييدها في المجتمع بما يعكس وزنها الاجتماعي كما يضمن قدراً أكبر من التروي و التمحيص و المراجعة في إصدار التشريعات. وأوضحت المادة 42 في الفصل الرابع من دستور جنوب أفريقيا تشكيل الهيئة التشريعية في جمهورية جنوب إفريقيا و التي تتكون من مجلسين هما:

الجمعية الوطنية : تتألف من 400 عضو، يُنتخبون بالاقتراع الشعبي المباشر في ظل نظام التمثيل النسبي و مدة خدمتهم خمس سنوات.

المجلس الوطني للمقاطعات: يتكون من 90 مقعداً، بحيث يخصص عشرة مقاعد لكل مقاطعة تنتخبهم المجالس التشريعية للمقاطعات التسع ومدة خدمتهم خمس سنوات ولهذا المجلس سلطات خاص لحماية المصالح الإقليمية منها المحافظة على التقاليد الثقافية واللغوية، بين الأقليات .

السلطة القضائية

تتكون السلطة القضائية من محاكم عليا و محاكم فرعية.

المحاكم العليا : محكمة الاستئناف العليا أعلى سلطة قضائية في جنوب أفريقيا، والتي تتألف من رئيس المحكمة، و نائب رئيس المحكمة و21 قاضياً ويُعين رئيس الجمهورية رئيس محكمة الاستئناف العليا ونائبه، بعد التشاور مع لجنة خدمات مشتركة, أما قضاة محكمة الاستئناف العليا الآخرون فيعينهم رئيس الجمهورية، بعد النصيحة المقدمة من لجنة الخدمات المشتركة، ويبقون في مناصبهم حتى إقالتهم عن فترة خدمتهم العملية بناءّ على قرار يصدر عن البرلمان .

المحكمة الدستورية : تتألف من كبير القضاة، و نائب كبير القضاة و تسعة قضاة, و يعين رئيس الجمهورية رئيس المحكمة العليا بعد استشارة لجنة الخدمات القضائية و تعتبر المحكمة الدستورية أقوى الأجهزة نفوذاّ و تتكون من أحد عشر عضوا و تكفل المحكمة الدستورية حماية المواطن من سوء استخدام السلطة بوساطة الدولة و مدة خدمة قضاة المحكمة الدستورية 12 سنة غير قابلة للتمديد لفترة ثانية.

المحاكم الفرعية

توجد في جنوب أفريقيا محاكم عليا، ومحاكم صلح، ومحاكم عمل، ومحاكم حل النزاعات حول ملكية الأراضي .

الأحزاب السياسية

نص الدستور في المادة 19 علي حرية أنشاء الأحزاب و الحرية في الانضمام إلي أحزاب, و عليه نجد أن النظام الحزبي تعددي في جنوب أفريقيا في أطار هيمنة المؤتمر الوطني الأفريقي, و نظراً أن النظام السياسي في جنوب أفريقيا نظام برلماني بالأساس فهذا بدوره يعزز من أهمية دور الأحزاب و فاعليتها علي الساحة السياسية ومن أهم الأحزاب السياسية :

- المؤتمر القومي الإفريقي ANC.
- الحزب الوطني NP (الحزب الوطني الجديد)
- حزب الحرية إنكاتا IFP
- الحزب الديموقراطي الإفريقي المسيحي ACDP،
- حركة الديموقراطيين المتحدة UDM
- مؤتمر جميع الإفريقيين PAC
- جبهة الحرية 42] FF]

المجتمع المدني

دور المجتمع المدني فى جنوب أفريقيا يتضح من خلال تتبع مسار المؤتمر الوطني الأفريقي والذى ترجع نشأته الى 1912 حيث أسس من أجل النضال ضد السلطة التي كانت تتمثل في المستوطنين البيض البريطانيين والبوبر الهولنديين و التي أتبعت سياسات عنصرية ضد مواطني جنوب أفريقيا من السود مما دعا العديد من المنظمات و ممثلين عن منظمات كنسية و غيرهم لتأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي و ظل يناهض العنصرية إلى أن أصبح الحزب الحاكم في 1994 حيث كان الإفراج عن الزعيم الراحل نيلسون مانديلا بتـاريخ في 1990 بـداية مسار معقد من المفاوضات حول ما يخص السلم المدني والانتقال الديمقراطي للحكم بين حكومة البيض وتجمع المؤتمر الوطني ففي المرحلة الأولى انصبت المفاوضات على وضع أسس التفاوض والتدابير المستعجلة ، فصدر بيان " الكاب ماي " الذي اتفق على آليات وإجراءات من أجل الالتزام المشترك لتبديد مناخ العنف والتهديد أيا كان مصدرهما، فضلا عن تحقيق الالتزام المشترك وفق عملية تفاوضية سليمة.

و بعد أن أجريت لأول مرة انتخابات حرة في شهر مايو 1994 إشترك فيها البيض والسود و فاز فيها نيلسون مانديلا ليصبح أول رئيس أسود لجنوب إفريقيا والتي ظلت خاضعة للفصل العنصري لمدة ثلاثة قرون و دخلت جنوب إفريقيا مساراً أكثر جدية فقد كان من بين القرارات الأولى التي اتخذها نيلسون مانديلا بعد انتخابه من طرف الجمعية الوطنية المنتخبة تشكيل للجنة الحقيقة والمصالحة ودعوة الجميع إلى التعاون معها, وقد ترأس هذه اللجنة القس ديسموند توتو بالإضافة إلى17 عضـوا وقد توزع أعضاء هذه اللجنة على ثلاث لجان رئيسية هي:

1-لجنة انتهاكات حقوق الإنسان: وهي مسؤولة عن جميع تصريحات الضحايا والشهود ،وتدوين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

2-لجنة العفو: وهي تتلقى وتنظر في طلبات العفو

3-لجنة جبر الضرر وإعادة الاندماج